

مع توقيع رئيس الجمهورية مرسوم دعوة الهيئات الناخبة في الدائرة الصغرى في طرابلس، ومع بدء العد العكسي للانتخابات النيابية الفرعية المنتظرة في 14 نيسان 2019، تداعت كل من الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، مؤسسة مهارات، التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، والاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً للاجتماع والتشديد على التالي:

1 - تنوّه الجمعيات المجتمعة بإصدار مرسوم دعوة الهيئات الناخبة ضمن المهل القانونية والدستورية وتعلن استعدادها لمراقبة الانتخابات الفرعية بالإمكانات الموجودة.

2 - تبدي الجمعيات تخوفاً لجهة حديث عدد من المسؤولين في إدارة العملية الانتخابية عن عدم اعتماد قسيمة الاقتراع الرسمية والمطبوعة سلفاً في الانتخابات الفرعية ما يعني عودة لظاهرة الضغوطات التي تمارسها الماكينات الانتخابية على الناخبين والناخبات اضافة لتسهيل عملية شراء الأصوات.

إن عدم اعتماد قسيمة الاقتراع الرسمية مع اعتماد المعازل الصغيرة التي اعتمدت في الانتخابات النيابية الماضية يكشف سرية الاقتراع بشكل فاضح ويهدّد سلامة العملية الانتخابية لذا تناشد الجمعيات المعنية وزيرة الداخلية والبلديات السيدة ربا الحسن التمسك باعتماد قسيمة الاقتراع الرسمية لما لهذه القسيمة من أهمية في حماية حرية الناخبين والناخبات بالاختيار.

إن المادة 43 من القانون الانتخابي 44/2017 التي ذكرت في فقرتها الثامنة انه تطبق أحكام القانون 25/2008 على الانتخابات الفرعية في ما يخص الاقتراع الأكثرري لم تحل بالضرورة آلية الاقتراع المعتمدة إلى القانون القديم. فاعتماد قسيمة الاقتراع الرسمية ليس ترفاً وإنما يشكل احدى الضمانات الاساسية لحماية مبدأ سرية الاقتراع والتي لا يمكن التنازل عنها وهو لا يرتبط بأي شكل من الأشكال بالنظام الانتخابي المعتمد فالعديد من دول العالم ذات النظام الأكثرري تعتمد هذه القسيمة لذا نعيد ونشدد على ضرورة اتخاذ وزارة الداخلية بشخص وزيرة الحسن قراراً حاسماً في هذا الموضوع ضماناً لسرية الاقتراع.

3 - تذكر الجمعيات المجتمعة اليوم، أن هيئة الإشراف على الانتخابات دائمة في ظل القانون 44/2017 ومهمتها الإشراف على الحملات الانتخابية بحسب القانونين 25/2008 و44/2017. ما يعني أن أي مسّ بصلاحيّة هيئة الإشراف على الانتخابات أو أي تعطيل لعملها في فترة الحملات الانتخابية يعرّض العمليّة برمّتها للطعن وتنوّه الجمعيات بتوجه وزارة الداخلية الحالية في المحافظة على دور الهيئة وديمومتها تطبيقاً للقانون. كما و تشدّد الجمعيات على ضرورة أن تكون الهيئة فاعلة وليست فقط موجودة بالاسم لذا نشدّد على إصدار الاعتمادات المالية الخاصة بهيئة الإشراف على الانتخابات كما وعدت وزارة الداخلية وذلك تمهيداً لممارسة عملها من دون أي ضغوطات مالية كانت أم تقنية وسياسية.

4 - تذكر الجمعيات بضرورة التمييز بين الإعلام والاعلان الانتخابيين في فترة الحملات الانتخابية وبضرورة إعطاء جميع المرشحين والمرشحات فرصاً متساوية في الظهور الاعلامي على مختلف الوسائل الاعلامية. كما والبعد عن أي تحريض كلامي يحض على العنف أو القذح والذم ضد أحد المرشحين والمرشحات او بث أو نشر ما من شأنه أن يشكل وسيلة ضغط تؤثر على استقلالية الناخب مثل التخويف، التهديد والوعود الانتخابية والتقيد بفترة الصمت الانتخابي.

5 - تعيد وتذكر الجمعيات المشاركة اليوم على رفضها واستنكارها الشديدين لتهميش الأشخاص المعوقين والحد من مشاركتهم في العملية الانتخابية، فمن غير المسموح اليوم عدم الأخذ بعين الاعتبار حقوق الأشخاص المعوقين في ممارسة حقهم الانتخابي والوصول الى مراكز وأقلام الاقتراع بحرية وكرامة. و تذكر هنا الجمعيات على ضرورة فتح اعتماد مالي يغذى سنوياً لتأهيل المدارس الرسمية والبلديات والأماكن العامة التي تستعمل أيضاً كمراكز اقتراع وبالتالي الأخذ بالإجراءات اللازمة التي تسمح لهم بالمشاركة بعملية اختيار ممثلهم في الانتخابات.

6 - يهّم الجمعيات أن توضح أنها ستراقب الانتخابات الفرعية من المنظور الجندي حيث تعتبر أن جميع المرشحين والمرشحات متساوين في الحقوق والواجبات المدنية والسياسية وأنها ستراقب عن كثب الخطاب والسرد السياسي في هذه المرحلة لما له من تأثير على المشاركة السياسية للنساء الناخبات والمرشحات في الحياة العامة.

أقل من شهر يفصلنا عن موعد الاستحقاق الانتخابي، نعلن نحن الجمعيات المجتمعة اليوم أننا بدأنا بمراقبة الانتخابات وبأننا سنعلن تباعاً خلاصات هذه المراقبة بهدف وضع الملاحظات والتوصيات التي تساهم في تطوير العملية الانتخابية.

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات  
الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً  
التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني  
مؤسسة مهارات

بيروت، في 20 آذار، 2019